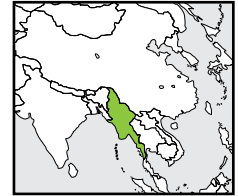
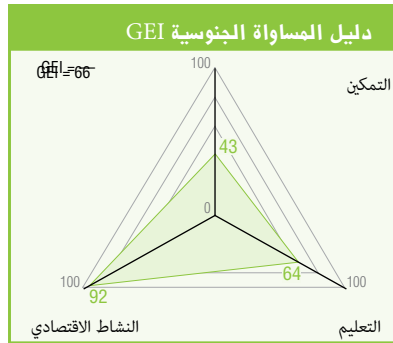
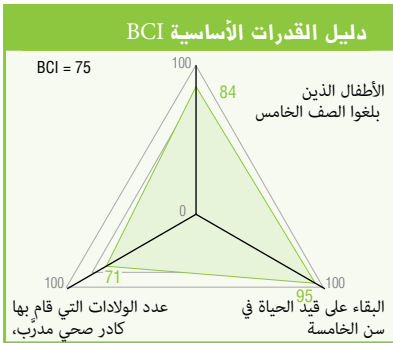


التنمية المعسكرة هي دائماً أمر متعذر



عزّرت عقود من الحكم العسكري بيئة سياسية قمعية ومضطهدة تسخر من كل المبادئ الديمقراطية، وتستغل الموارد العامّة بما فيه مصلحة النخبة العسكرية التي لا تكن أيّ احترام لحقوق الإنسان أو لحكم القانون مهما صغُر. ويعاني شعب البلد المقهور الفاقد كل حقوقه الأساسية عواقب سوء الإدارة الاقتصادية وتقويض البيئة وتدميرها وتخلّف التنمية المستدامة. إنّ بورما في أشد الحاجة إلى مؤسسات ديمقراطية قوية تعزّز التنمية المستدامة والمشاركة والمساءلة العامّتين.



”مجلس محامي بورما“

ليزلي تشوي¹

وفرة موارد بورما الطبيعية، تواجه أكثرية الشعب تحديات الظروف المعيشية نتيجة لسوء الإدارة الاقتصادية الحكومية. فأكثر من 32% من السكان يعيشون تحت خط الفقر². وقد احتلت بورما المرتبة التصنيفية الـ 132 من بين 169 بلداً بحسب ”دليل التنمية البشرية“ (HDI) الذي أصدره ”برنامج الأمم المتحدة الإنمائي“ لعام 2010³. هذا، وينعكس غياب المشاركة العامّة في وضع السياسات الاقتصادية في تخصيص الحكومة 0,5% فقط من الناتج المحلي القائم للصحة، و0,9% للتعليم⁴. وفي الوقت الراهن، تنفق الحكومة 60% من مصارقاتها على قطاعات الأعمال العائدة للدولة⁵.

يحوّل غياب المؤسسات الديمقراطية دون مشاركة العامّة الفعّالة في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فإساءة استخدام السلطة أمر مستشرٍ والمشروعات

النموية تُستخدَم ملء جيوب المسؤولين الرسميين العسكريين على حساب المواطنين. وقد نظّم النظام العسكري -المعروف باسم ”مجلس الدولة للسلام والتنمية“ (SPDC)- انتخابات وطنية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2010 -وهي الأولى خلال عشرين سنة- إلا أنها اتّسمت بقوانين انتخاب معيبة وممارسات قمعية. ويواصل ”المجلس“ المذكور هيمنته على الحكومة في بورما، كما يستمر المسؤولون الرسميون في إساءتهم استخدام سلطاتهم على النحو الذي يحقق مصالحهم. وهم لا يشعرون بأدنى خوف من تبعات ممارساتهم، إذ لا وجود في الوقت الراهن لأيّ وسائل تجعلهم يخضعون للمساءلة العامّة، ممّا يشجّعهم على المزيد من الانخراط في هذه الممارسات.

لجنة الانتخابات الاتحادية (UEC)، وهي الهيئة الحكومية المسؤولة عن ضمان حرية الانتخابات ونزاهتها⁷. هذا، وتمنع القوانين الانتخابية المعتقلين السياسيين من الانتساب إلى الأحزاب السياسية، بل تفرض القيود على شئ هذه الأخيرة أيّ أنشطة حملوية. وفي ردة فعل على هذه القوانين المحدّدة والمقيّدة، قاطعت الرابطة الوطنية للديمقراطية (LND) والمجموعات المعارضة الرئيسية الأخرى الانتخابات ونتائجها للاشريعة⁸. ومن الطبيعي أنّ هذه الانتخابات المزوّرة الفاسدة، أيضاً، أُجريت استناداً إلى تهريب الناخبين⁹.

UN General Assembly.
Situation of human rights in Myanmar, (15 September 2010).

M. Maung, “Ethnic leaders join NLD vote-boycott roadshow,” in *Mizzima News*, (13 October 2010), <www.mizzima.com/news/election-2010/4442-ethnic-leaders-join-nld-voteboycott-roadshow.html>.

J. Davies, and H. Siddique, “Burma election observers report voter intimidation,” *The Guardian*, (8 November 2010), <www.guardian.co.uk/world/2010/nov/08/burma-election-voter-intimidation>.

دستور عام 2008 وانتخابات عام 2010

حصّن دستور عام 2008 الحكم العسكري بإجازته تخصيص ربع مقاعد البرلمان الوطني له، فيما خصّص ثلث مقاعد الدولة والمناطق البرلمانية لممثلي العسكر الذين يعيّنهم القائد العام⁶. فالعسكر يعيّنون جميع أعضاء

Constitution of the Republic of the Union of Myanmar, (September 2008), arts 74, 109, and 141.

1 Burma Lawyers' Council, Leslie Chai.

2 Economy Watch, Myanmar (Burma) Poverty Line, Gini Index, Household Income and Consumption, (May 2011), <www.economywatch.com/economic-statistics/Myanmar/Poverty_Line>.

3 UNDP, *The Real Wealth of Nations: Pathways in Human Development*, (New York: 2010), <hdr.undp.org/en/statistics>.

4 UN Human Rights Council. *Progress report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar*, (Geneva: 10 March 2010).

5 Index mundi, *Burma Economy Profile*, (2010), <www.indexmundi.com/burma/economy_profile.html>.

وجه التنمية العسكرية المروّع

الشكاوى الرئيسية تلك التي تتعلق بالتلاعب بأصوات الناخبين من خلال جمع الأصوات وترتيبها مسبقاً¹⁰. وفي بعض المناطق، كان القرويون يُهدّدون بمصادرة أراضيهم إذا لم يقرعوا لحزب النظام الحاكم، حزب "الاتحاد للتضامن والديمقراطية"¹¹ (USDP).

يُحصّن النظام العسكري موقفه من خلال سنّ القوانين المعوّقة لاستقلال القضاء¹². فلدى الرئيس سلطة تعيين قضاة المحكمة العليا وإقالتهم وفق ما يراه¹³. فهذه المحكمة لا تمارس القضاء في القضايا العسكرية أو الدستورية. أضف إلى ذلك أن الدستور يضمن حصانة أعضاء النظام العسكري الحاكم، مانعاً القضاء من التدخل لتنفيذ القوانين في الحالات التي يضلعون فيها¹⁴. أمّا الفساد المستشري فيقوّض شرعية القضاء، فضلاً عن قدرته على حماية حقوق الأفراد، فيجعل مسؤولي الحكومة غير قابلين للمساءلة¹⁵.

في معظم البلدان تضطلع منظمات المجتمع المدني بدورٍ أساسيٍّ في تعزيز المبادئ الديمقراطية وتساهاً في ضمان الشفافية والمساءلة والدفاع عن حقوق الإنسان والمشاركة العامة. أمّا في بورما فإنّ هذه المنظمات تواجه القمع والتقييد والعسف أو المنع من ممارسة أنشطتها المدنية¹⁶. ففي غياب مجتمع مدني حيوي، تمارس الزمرة العسكرية الحكم المطلق غير الخاضع لأيّ رقابة أو أي مساءلة.

10 Burma Fund UN Office, *Burma's 2010 Elections: A comprehensive report*, (January 2011).

11 Ibid.

12 A.U. Htoo, "Analysis of the SPDC's Constitution from the Perspective of Human Rights," in *Legal Issues on Burma Journal*, No. 30 (2008).

13 *Constitution of the Republic of the Union of Myanmar*, (September 2008), arts 299, 302, 308, 311, 327, and 334.

14 Ibid., art. 445.

15 US Department of State, 2008 *Country Report on Burma*, (Washington DC: 25 February 2009), <www.state.gov/g/drl/rls/brrpt/2008/eap/119035.htm>.

16 Human Rights Watch, *I Want to Help My Own People*, (28 April 2010), <www.hrw.org/en/reports/2010/04/29/i-want-help-my-own-people-0>.

ومن إساءات استخدام السلطة الشائعة في ما يُسمّى "التنمية الحكومية" مصادرة الأراضي على نطاق واسع. فالقرويون يتلقون تعويضاً اسمياً، أو هم لا يتلقون أيّ تعويض، عن أراضيهم الزراعية المصادرة. ففي عام 2010 صدر ما مساحته 2,500 أكر تقريباً من الأراضي في بورما الجنوبية ووُزعت على شركات الأخشاب²¹. كما أفاد القرويون الذي يقطنون على مقربة من مشروع أنبوب غاز "شوي" (Shwe) التنموي الذي ترعاه الصين في بورما الغربية، عن أنّ السلطات قامت بمصادرة أراضيهم من دون أيّ تعويض²².

يعتمد العديد من البورميين بصورة أساسية على الزراعة في تحصيل عيشهم. والعمل الإجباري لا يترك لهم وقتاً كافياً لزراعة أراضيهم، فيما تحرمهم المصادرة بشكلٍ كامل من مصدر عيشهم ودخلهم. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تتراشق عسكرة المناطق، عبر ما يُسمّى بـ "المشروعات التنموية"، وهو أمر شائع مع مزيد من الضرائب غير الرسمية، التي يفرضها الجنود على القرويين المحليين²³. فلم ترفع هذه الممارسات الفاسدة من مستوى الأمان الغذائي وحسب، بل أوصدت، أيضاً، الأبواب أمام الفرص التعليمية، حيث لم يعد المزارعون قادرين على إرسال أولادهم إلى المدارس.

الأثر البيئي

يُفاقمُ التدهور البيئي المستمر الناجم عن

21 S.Y. Naing, "Land Confiscation Reported in Dawei Project," *The Irrawaddy*, (15 December 2010), <www.irrawaddy.org/article.php?art_id=20326>.

22 Mizzima News Group, "Land confiscation begins with pipeline project," *Mizzima News*, (9 November 2009), <www.mizzima.com/news/inside-burma/3023-land-confiscationbegins-with-pipeline-project.html>.

23 All Arakan Students' & Youths' Congress, *Overview of Land Confiscation in Arakan State*, (June 2010). Available from: <www.burmalibrary.org/docs09/Land_%20Confiscation_in_Arakan-Overview.pdf>; Karen Human Rights Group, *Pa'an District: Land confiscation, forced labour and extortion undermining villagers' livelihoods*, 11 February 2006. Available from: <www.khrg.org/khrg2006/khrg06f1.html>.

باع الحزب الحاكم حقوق استغلال الموارد المحلية للبلدان المجاورة، محصلاً بلايين الدولارات، فلم ير الشعب البورمي أيّ فوائد اقتصادية من ذلك¹⁷. عوضاً عن ذلك، استغلّت الحكومة، في سعيها إلى تحقيق مصالحها الذاتية ومشروعاتها التنموية العسكرية، القرويين المحليين وعرضتهم من خلال انتهاكاتهما حقوقهم الإنسانية والإساءة إليهما.

هذا، ويتعرّض القرويون بانتظام إلى إكراههم على العمل لصالح قطعات الجيش البورمي¹⁸. مثلاً، خلال إنشاء أنبوب غاز "يادانا" (Yadana) في شرق بورما (وهو مشروع مشترك بين شركتي "توتال" الفرنسية و"أونوكال" الأمريكية التي تملكها "شيفرون" في الوقت الحالي)، استخدم جنود الحكومة وقطعات الجيش المدنيين فأجبروهم على قطع الأشجار وحملها لبناء بنية تحتية عسكرية¹⁹. أمّا من رفض العمل فقد ضرب واغتُصب وعُدب وانتهى أمره إلى القتل²⁰.

17 EarthRights International, *Energy Insecurity*, (July 2010), <www.earthrights.org/publication/energy-insecurity-how-totalchevron-and-pttep-contribute-human-rights-violations-financi>.

18 EarthRights International, *The Human Cost of Energy: Chevron's Continuing Role in Financing Oppression and Profiting From Human Rights Abuses in Military-Rule Burma*, (April 2008), <www.earthrights.org/publication/human-cost-energy-chevron-s-continuing-role-financingoppression-and-profiting-human-rig>; UN Human Rights Council, *Progress report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar*, (10 March 2010).

19 R. Sisodia and A. Buncombe, "Burmese villagers forced to work on Total pipeline," *The Independent*, (14 August 2009), <www.independent.co.uk/news/world/asia/burmesevillagers-forced-to-work-on-total-pipeline-1771876.html>.

20 EarthRights International, *The Human Cost of Energy*, op cit, <www.earthrights.org/publication/human-cost-energychevron-s-continuing-role-financing-oppression-andprofiting-human-rights>.

دقيقة البتة³². على سبيل المثال، استند تقويم الأثر البيئي -الذي أجراه الطرف الثالث الذي هو شركة النفط الفرنسية "توتال" في ما يتعلق بأنبوب غاز "يادانا"- إلى شهادة القرويين الموظفين من خلال مقابلات أُجريت بوجود مسؤولي المختبرات العسكرية.

استنتاجات ختامية

إنَّ المؤسسات الديمقراطية القوية التي تعزّز الحكم الرشيد هي ضرورة لازمة لأيّ تنمية مستدامة. وهذا يجر وراءه احترام القانون وحقوق الإنسان والمشاركة العامة الفعّالة والوصول إلى المعرفة والمسؤولية في إدارة الموارد العامة والمساءلة عنها.

إنَّ المبادئ الديمقراطية يجب أن تُقوّى في بورما من خلال انتخابات حرة ونزيهة وقضاء مستقل يحفظ حكم القانون ويطبّقه ويمارس المراجعة الدستورية على جميع المنخرطين المعنيين. كما ينبغي أن تُمارَس المشاركة العامة في كل مراحل التنمية، بحيث يتمكّن الشعب من المساهمة في صنع السياسات الاقتصادية وصوغها، ويعي الأثر الاجتماعي والبيئي الناجم عن المبادرات التنموية، ويتمتّع بالسلطة لمساءلة اللاعبين الحكوميين والشركات عند ارتكاب أيّ خرق للحقوق. ■

معسكرات العمل²⁸.

وبالطبع لا تُنفَّذ قوانين البلد البيئية. فبالرغم من تشديد قانون الغابات على أهمية حفظ الغابات البورمية وحمايتها²⁹، خسر البلد بين عامي 1990 و2005 نحو 20% من غاباته³⁰، وخلال السنوات الأخيرة ازداد معدل زوال الغابات. وعلى نحو مماثل، وبالرغم من اشتراط قانون مناجم مياّمار الصادر في عام 1994 الحصول على إذن من مستخدمي الأراضي قبل مباشرة العمل في المناجم، إلا أنّ السكان القرويين لا يُستشارون عملياً في أراضيهم التي غالباً ما يُصار إلى مصادرتها³¹.

بالإضافة إلى ذلك، ليس ثمة قانون يشترط على الشركات الباحثة عن استثمار في المشروعات التنموية في بورما التشاور مع المُتجمّعات المحلية المتأثرة. وحتّى عندما تبادر الشركات إلى ذلك، تُحرّف تقويمات الأثر البيئي الموضوعة بصورة أساسية، ممّا يؤدّي إلى استنتاجات غير

تلك المشروعات الأثر الاجتماعي والاقتصادي السلبي. فقطع الأشجار من أجل الأخشاب بطريقة غير مستدامة، وتربية الرُّبيان (shrimps) ومشروعات توليد الطاقة الكهرومائية، فضلاً عن الصناعات الاستخراجية، تؤثر كلها سلباً على البيئة وتدمرها. على سبيل المثال، فإنّ تلوث الهواء والماء الناجم عن اتفاقية الشراكة لاستخراج الفحم بين الشركات الصينية والبورمية في ولاية "شان" (Shan) طال مخزونات المياه وتسببت بنحو 2,000 حالة إصابة بالأمراض الجلدية²⁴. وهذا المشروع المشترك هو أكبر المشروعات التعدينية القائمة ما بين الصين وبورما، ويقع في جزء "ساغانغ" (Sagaing)، وهو يستمر في إطلاق المواد الكيميائية السامة المتصاعدة من عملية التصفية²⁵.

ليست المخاطر البيئية المرتبطة بالمشروعات التنموية مكشوفة للمُتجمّعات المتأثرة²⁶، وفي غياب حكم القانون ليس لدى ضحايا مشروعات الحكومة التنموية مورد قانوني حيوي يحميهم. فالقرار ذو الرقم 1/99 الذي يجزّم العمل الإجباري ويحظره بالكاد يُنفَّذ²⁷. وعندما يتقدّم الأفراد الذين تعرّضوا للعمل الإكراهي ومصادرة الأرض بالشكاوى، يثار الحزب الحاكم منهم وتوجّه إليهم وإلى محاميهم التهم وتُصدّر بحقهم أحكام استنسابية ويُرسلون إلى

28 *International Trade Union Confederation, 2010 Annual Survey of violations of trade union rights – Burma, (9 June 2010); M. Maung, "Lawyer arrested for defending labour activist freed," Mizzima News, (6 March 2010), <www.mizzima.com/news/inside-burma/3621-lawyer-arrestedfor-defending-labour-activist-freed.html>; Kaew, N.K, "Army seizes 30,000 acres of farmland," Democratic Voice of Burma, (22 February 2011), <www.dvb.no/news/armyseizes-30000-acres-of-farmland/14351>.*

29 *The State Law and Order Restoration Council, The Forest Law (The State Law and Order Restoration Council Law No 8/92), (3 November 1992).*

30 *The National Coalition Government of the Union of Burma (NCGUB), "Burma Human Rights Yearbook 2008-2009," in Human Rights Documentation Unit, (November 2009), <www.ncgub.net/NCGUB/mediagallery/albumd4c6.html?aid=90&page=1>.*

31 *Pa-O Youth Organization, Poison Clouds, op cit, <pyo-org.blogspot.com>; The State Law and Order Restoration Council, The Myanmar Mines Law (No 8/94), (6 September 1994).*

24 *Pa-O Youth Organization, Poison Clouds: Lessons from Burma's largest coal project at Tigyit, (2011), <pyo-org.blogspot.com>.*

25 *J. Allchin, "China seals biggest Burma mining deal," Democratic Voice of Burma, (July 30 2010), <www.dvb.no/news/china-seals-biggest-burma-mining-deal/11015>.*

26 *EarthRights International, China in Burma: The Increasing Investment of Chinese Multinational Corporations in Burma's Hydropower, Oil, and Natural Gas, and Mining Sectors, (September 2007), <www.earthrights.org/sites/default/files/publications/China-in-Burma-2007-backgrounder.pdf>.*

27 *The Government of the Union of Myanmar, "Order supplementing Order No. 1/99," in The Ministry of Home Affairs, (27 October 2000).*

32 *EarthRights International, Getting it Wrong: Flawed Corporate Social Responsibility and Misrepresentations Surrounding Total and Chevron's Yadana Gas Pipeline in Military-Ruled Burma, (September 2009), <www.earthrights.org/sites/default/files/publications/getting-it-wrong.pdf>.*